باب التعدّي واللّزوم

ضـــابـــط

[في تقسيم الفعل بالنظر إلى التّعدّي واللزوم]

قال ابن عصفور في (شرح الجُمل) : الأفعال بالنّظر إلى التّعدي وعدم التّعدي تنقسم ثمانية أقسام :

فعلٌ لا يتعدّى التّعدّي الاصطلاحي .

والمتّعدّي ينقسم سبعة أقسام :

قسمٌ يتعدّى إلى واحدٍ بنفسه ، وهو كلّ فِعْل يطلب مفعولاً به واحداً، لا على معنى حَرْفٍ من حروف الجرّ ، نحو : ضرب ، وأكرم .

وقسم : يتعدّى إلى واحدٍ بحرف جرّ نحو : مرّ ، وسار .

وقسمٌ : يتعدّى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بحرفب جرّ ، وهي أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو : نَصَح ، وشكر ، وكال ، ووزن . تقول : نصحت زيداً ولزيدٍ، وشكرتُ زيداً ولزيد.

وقسم : يتعَدّى إلى اثنين، أحدهما بنفسه، والآخر بحرف جرّ نحو : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمّى ، وكنّى ، ودَعا .

وقسم : يتعدّى إلى مفعولين بنفسه، وليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو كلّ فعل يطلب مفعولين ، يكون الأول منهما فاعلاً في المعنى ، نحو : أعطى وكسا .

وقسمٌ : يتعدّى إلى مفعولين، وأصلهما المبتدأ والخبر وهو : ظننت وأخواتها .

وقسم : يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل وهو : أعلم ، وأرى ، وأخواتهما .

ضابط

[في معدّيات الفعل اللازم]

[٢/٧١] قال ابن هشام في (المغنى) : معدّيات الفعل اللازم سبعة / :

أحدها : همزة أفعل كذهب زيد ، وأذهبتُ زيداً .

الثاني : ألف المفاعلة كجلس زيد ، وجالسته .

الثالث : صوغه على فَعَلْت بالفتح أَفْعُل بالضّم لإفادة الغلبة ، نحو : كَرَمْتُ زيداً أي غلبته بالكرم .

الرّابع : صوغه على استفعل للطّلب و النّسبة للشيء

كاستخرجت المال ، واسْتَقْبَحْتُ[1] الظّلم .

الخامس : تضعيف العين كَفَرِحَ زيدٌ وَفَرَّحْتُه .

السادس : التّضمين .

السابع : حذف الجار توسّعاً .

وزاد الكوفيّون ثامناً وهو تحويل حركة العين نحو : شَتِرَت عينهُ « بالكسر » ، وَشَتَرها اللّه[2] بالفتح .

وقال المهلّبي :

خصال تَعدّى الفعل بعد لـزومه ... إلى كـل مفعول وعـدّتهـا عشـر
مفـاعلةٌ والسّين والتـاءُ بعـدهـا ... وواو لمع والحرف معموله الجر
وتضعيفُ عين ثُـمّ لامٌ وهمـزة ... وحملٌ على المعنى وإلّا لمن تعرو
وتوسعةٌ في الظّرف كاليوم سرته ... ففكّر فلم يُجْعل لمـا قُلته سَتْـرُ

فزادوا واو مع في المفعول معه ، وإلّا في الإستثناء ، وتضعيف اللام نحو صَعَّر خدَّه وصعرَرْتُه أنا .

---

(١) في ط : « واستبحت » مكـان : « واستقبحت » صـوابـه من المغنى ٢/٥٧٧ ، والمخطوطات .

(٢) في القاموس : « شتر » : الشّتر : انقلاب الجفن من أعلى وأسفل وانشقاقه ، أو استرخاء أسفله . شترت العين كفَرِح وعُنِي وشترها ، وأشترها ، وشتّرها » .

ضـابـــط

[في الأفعال اللازمة]

قال ابن هشام : الأمور التي لا يكون الفعل معها إلّا قاصراً عشرون :

كونُه على فَعُل بالضّم كَظَرُف وشَرُف .

وسُمِعَ : « رَحُبَتْكُمُ الطّاعة »، « وإنّ بشراً[1] طَلُع اليمنَ، ولا ثالث لهما » ، لأنهما ضمّنا معنى : وَسِع وَبَلَغ .

أو على فَعَل بالفتح، أو فَعِل بالكسر، ووصفهما على فعيل ، نحو : ذَلّ ، وَقَوِيَ .

أو على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو : أغدّ البعير ، وأحصدَ الزّرع إذا صارا ذوي غُدّة وحصاد .

أو على اِفْعَلَلّ كاقْشَعَرّ .

أو على افوعلّ كاكْوَهَدّ الفرخ : إذا ارتعد .

أو على اِفْعَنْلَل بأصالة اللامين كاحر نجم[2] .

---

(١) في ط : « نسرا » بالنون والسين ، تحريف ، وهو من الأمثلة المشهورة .

(٢) في القاموس : حرجم الإبل ردّ بعضها على بعض ، واحرنجم : أراد الأمر ثم رجع عنه. وفي المغنى : احرنجم بمعنى : اجتمع .

أو على افْعَنْلل بزيادة أحدهما [1] كاقعنسس .

أو على افعنْلَى كاحْرَنبي الدّيك : إذا انتفش .

أو على اسْتَفْعل وهو / دالٌّ على التّحول كاستحجر الطّين . [٢/٧٢]

أو على انفعل كانطلق .

أو مطاوعاً لمتعدٍّ إلى واحد نحو : كسرْته فانْكسر، وعلّمته فتعلّم وضاعفْتُ الحساب فتضاعَف .

أو رباعيًّا مزيداً فيه نحو : تدحرج واقْشَعَرّ .

أو يتضّمن معنى قاصرٍ .

أو يدل على سجيّة كَلُؤم وَجُبن ، أو عَرَض كَفَرِح وَكَسِل ، أو نظافة كَطَهُر، أو دَنَس كَنَجِس ،أو لون كاحمرّ واخضرّ واسوّد ، أو حلية كَدَعِج ، وسمِن وَهَزِل .

---

(١) في ط : « إحداهما » صوابه من المخطوطات ، وفي المغنى ٢/٧٥٤ : « بزيادة أحد اللامين » .

باب الاشتغـــال

قـال ابن النّحـاس في (التعليقـة) : ضـابطٌ لمسـائـل بـاب الاشتغـال . يجوز تعـدّى فعل المضمـر المنفصـل ، والسّببيّ إلى ضميره في جميع الأبواب .

ويجوز تعدّى الفعل المذكور إلى الظاهر مطلقاً ، سواءٌ ظاهره وغيره في جميع الأبواب .

ويجوز تعدّى فعل الظاهر إلى مضمره المتّصل في باب ظننت ، وفي : عدمت وفقدت ، ولا يجوز في غير ذلك .

ويجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتّصـل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت . ولا يجوز في غير ذلك .

ولا يجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره في باب من الأبواب إلاَّ لفظ النّفس .

ولا يجوز تعدّي فعل الظّاهر إلى ظاهره في باب من الأبواب إلاَّ لفظ النفس . انتهى .

باب المَصْدر

قـاعـــدة

[في عدم نصب الفعل لمصـدرين أو ظرفي زمـان أو مكان]

قال ابن فلاح في (المغنى) : لا ينصب الفعل مَصْدرين ولا ظَرْفي زَمَانٍ ولا ظَرْفَيْ مكان لعدم اقتضائه ذلك ، لأن الفعل لا يكون مشتقًّا من مصدرين، ولا فِعْلان مشتقّان من مصدر واحد ، ولا يكـون الفعل الواحد في زمانين أو مكانين في حالة واحدة .

باب المفعول له

قـال الأندلسي في (شـرح المقصـل) : قـال الخـوارزمي : المفاعيل في الحقيقة / ثلاثة، فأمّا المنصوب بمعنى اللّام، وبمعنى مع [٢/٧٣] فليسا مفعولين .

باب المفعول فيه

قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : كان أبو عليّ الشَّلوبين يقـول : إن الأصل في الـظّروف التّصـرّف ، وأصـل الأسمـاء أن لا تقتصر على بـابٍ دون بـاب ، فمتى وُجِـد الاسم لا يستعمل إلّا في باب واحد عَلِمْت أنه قد خرج عن أصله ، ولا يوجد

هذا إلاَّ في الظّروف والمصادر، وإلاَّ في باب النداء ، لأنها أبوابٌ وضعت على التّغيير .

وقال أبو إسحاق بن ملكون : الأصل في الظروف أن لا تتصرّف ، وتصرّفها خروج عن القياس .

قال ابن أبي الرّبيع : وهذا القول خروج عن النّظر ، لأنه مخالف الاسم في غير هذه الأبواب الثلاثة ، فالحقّ ما ذهب إليه الشَّلَوْبينِ .

ضـابـــط

[في تقسيم ظرف الزمان]

قال ابن مالك في (شَرْح العمدة)[1] : ظرف الزّمان على أربعة أقسام :

ثابت التّصرف والإنصراف .

ومنفيّهما .

وثابت التّصرف منفي الانصراف .

---

(١) حققه عدنان عبد الرحمن الدّوري باسم : « شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ » نشر وزارة الأوقاف (إحياء التراث الإسلامي) بالعراق وطبع بمطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٧٧ .

وثابت الانصراف منفي التّصرف ، أي لازم الظرفية .

فالأول : كثير كيوم وليلة وحين ومدة .

وللثاني[١] مثالان : أحدهما مشهور والآخر غير مشهور ، فالمشهور:(سَحَر) إذا قصد به التّعيين مجرّداً من الألف واللّام والإضافة ، والتصغير نحو : « رأيت زيداً أمسِ سَحَر فلا ينّون لعدم انصرافه » ، ولا يفارق الظّرفيّة لعدم تصرّفه .

والموافق له في عدم الانصراف والتّصرف:(عشيّة) إذا قصد بها التّعيين مجرّدة عن الألف واللام ، والإضافة . عزا ذلك سيبويه إلى بعض العرب . وأكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرّفة منصرفةً .

وللقسم[٢] الثالث : وهو الثّابت التّصرف ، المنفيّ الانصراف مثالان : « غدوة » و « بكرة » إذا جُعِلا عَلَمَيْنِ فإنّهما لا ينصرفان للعلميّة والتأنيث .

ويتصرّفان فيقال في / الظرفية : « لقيتُ زيداً أَمْسِ غُدْوَةَ ، ولقيت عمراً أوّل من أمْسِ بكرةَ . [٢/٧٤]

ويقال في عدم الظّرفيّة : سَهِرْتُ البارحةَ إلى غدوةَ ، وإلى

---

(١) في ط فقط : « والثاني » تحريف ، صوابه من المخطوطات ، وعمدة الحافظ ص ٤١٤ .

(٢) في ط : « والقسم » صوابه من المخطوطات . وعمدة الحافظ.

بُكْرَةَ . فلو لم يُقْصدا[١] بعلميّة تصرّفا وانْصَرَفا كقولك ، ما من بُكرةٍ أفضل من بكرةِ يوم الجمعة ، وكُل غُدوةٍ يستحَبّ فيها الاستغفار .

الرابع : وهو الثابت الانصراف ، المنفيّ التّصرف ما عُيِّن من ضُحى ، وسحير[٢] وبُكَر ونهار ، وليل ، وعَتَمةٍ وعشاء ومساءٍ وعشيةٍ في الأشهر ، فهذه إذا قصد بها التّعيين بقيت على انْصرافها ، وألزمت الظرفية فلم تتصرّف[٣]. والاعتماد في هذا على النقل[٤] .

(فائدة) : قال بعضهم : مأخذ التّصرف والانصراف في الظّروف هو السّماع.حكاه الشلوبين في (شرح الجُزوليّة) :

ضابط

[في المتمكّن]

قال ابن الخَبّاز في (شرح الدّرة) : المتمكّن يُطلِقُهُ النّحويُّون على نوعين : على الاسم المعرب ، وعلى الظّرف الذي يعتقب عليه العوامل كيوم وليلة .

---

(١) في ط : « يقصد » بدون ألف للتثنية ، صوابه من المخطوطات ، وعمدة الحافظ .

(٢) في ط : « وسحر » . وفي المخطوطات ، والعمدة : « سحير » .

(٣) في ط : « تتصرف » بالنون ، تحريف

(٤) نهاية نص عمدة الحافظ / ٤١٥ .

[الفعل اللام لا يتعدى إلى ظرف مكان مخصوص إلاَّ بحرف الجرّ]

(فائدة) : قال ابن يعيش كما أن الفعل اللازم لا يتعدّى إلى مفعول به إلاَّ بحرف جرّ كذلك لا يتعدّى إلى ظَرْفٍ من الأمكنة مخصوص إلاَّ بحرف جر نحو : وقفت في الدار ، وقمت في المسجد .

ضابط
[في التصرّف في الأسماء]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : التّصرف في الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب ، فيكون مبتدأ ومفعولاً ، ويضاف إليه ، ويقابله أن يقتصر فيه على بعض الإعراب كاقتصار « أيمن » على الابتداء و « سبحان » على المصدريّة و « عندك » على الظّرف ، ونحو ذلك .

والتّصّرّف في الأفعال أن يختلف أبنية الفعل لاختلاف زمانه نحو : ضَرَبَ يَضْرِب اضْرِب .

وقال الشّلوبين في (شرح الجُزوليّة) ، والأعلم في (شرح الجُمَل) : التّصرّف وَعَدَمهُ في عبارات / النّحويين يقال على ثلاثة [٢/٧٥]

معان : فمرّة يقال : متصرّف ، وغير متصرف ، ويراد به اختلاف الأبنية لاختلاف الأزمنة ، وهو المختصّ بالأفعال . ومرّةً يقال : متصرف وغير متصرف ويرا به الظّرف الذي يستعمل مفعولاً فيه وغيره . وإذا أرادوا الظرف الذي لا يُسْتعمل إلاَّ منصوباً على أنه مفعول فيه خاصّة أو مخفوضاً مع ذلك بِمَنْ خاصّةً ، قالوا فيه : غير متصرّف ، ومرّة يقال : متصرّف وغير متصرف ، ويرادُ به : إنّه ما يتصرّف ذاته ومادّته على أبنية مختلفة ، كضاربٍ وقائمٍ ، وما لا يكون كذلك كاسم الإشارة .

ضـــابـــــط

[الظروف كلّها مذكرة]

قال ابن عصفور في « شرح الجُمَل » : الظروف كلّها مذكّرة إلاَّ قُدّام ، ووراء ، وهما شاذّان .

قـــاعـــــدة

[في جواز : نزلت عند بابه على زيد]

قال الفارسّيّ في (التذكرة) : نزلت عند بابه على زيد ، جائزٌ لأن نسبة الظّرف من المفعول كنسبة المفعول من الفاعل ، فكما يصحّ : ضرب غلامُهُ زيداً ، كذلك يصحّ ما ذكرناه .

[بناء الاسم الزماني إذا تضمّن معنى الشرط]

(فائدة) : قال أبو الحسن عليّ بن المبارك البغداديّ المعروف بابن الزاهدة رحمه الله تعالى .

إذا اسم بمعنى الوقتُ يُبْنى لأنه تضمّن مَعْنى الشَّرْطِ مَوْضعه النَّصْبُ
وَيَعْمَلُ فيه النّصْبَ مَعْنى جَوَابِهِ وما بعدَهُ في مَوْضع الجَرِّ يا نَدْبُ[1]

ضـابـــط

[في الظروف التي لا تدخل عليها حروف الجرّ]

قال الأندلسيّ : الظّروف التي لا تُدخل عليها مِنْ حروف الجَرّ - سوى من - خمسةٌ : عِنْد ، ومع ، وقبل ، وبعد ، ولدى . انتهى .

قلت وقد نظمتها فقلت :

من الظّروف خمسةٌ قد خُصِّصَتْ بمن ولم يَجُرّها سِواها / [٢/٧٦]
عِنْد ومع وقبل بعد ولدى شَرْحُ الإمام اللّورقيّ حَواها

الأندلسيّ شارح (المفصّل) المشهور : هو الإمام عَلم الدّين اللّورقي له ترجمة جيّدة في (سِيَر النّبلاء لِلذّهَبِي) .

---

(١) في نسخة المتحف البريطاني : « يندب » مكان : « يا ندبُ » والنّدْب كما في القاموس : « ندب » : الخفيف في الحاجة ، الظريف النجيب .

ضـــابـــط

[في أقسام الظروف المبنيّة]

قال ابن الشّجري في (أماليه) : الظّروف المبنيّة ثلاثة أضرب : ضَرْبٌ زمانيّ ، وضَرْبٌ مكانيّ ، وَضَرْبٌ تجاذ به الزّمان والمكان .

فالزّماني : أمس ، والآن ، ومتى ، وأيان ، وقطّ المشددة ، وإذ وإذا المقتضية جواباً .

والمكانيّ : لدن ، وحيث ، وأين ، وهنا ، وثَمَّ ، وإذْ المستعملة بمعنى ثمّ .

والثالث : قبل ، وبعد .

ضـــابـــط

[في أقسام اسم المكان]

قال السّخاويّ في (شرح المفصل) اسم المكان ينقسم على ثلاثة أقسام .

قسمٌ ، لا يستعملُ ظَرْفاً .

وقسم ، لا يستعمل إلاّ ظَرْفاً .

وقسم ، لا يلزم الظّرفيّة .

فـالأول : ما كـان محـدوداً نحـو البيت ، والـدار ، والبلد ، والحجاز ، والشام والعراق ، واليمن.

والثاني : نحو : عند ، وسوى ، وسواء ، ولدن، ودون .

والثالث : كالجهات السّت فوق ، وتحت ، وخلف ، ووراء ، وأمام ، وقدام ، ويمين ، وشمال ، وحذاء ، وذات اليمين .

باب الاستثناء

قـاعـــدة

[في أن أصل الاستثناء إلاَّ]

قال ابن يعيش : أصل الاستثناء أن يكون بـ«إلاّ» ، وإنما كانت هي الأصل ، لأنها حرفٌ ، وأنّها تنقل الكلام من حالٍ إلى حال الحروف كما أنّ «ما»تنقـلُ من الإيجابْ إلى النفي ، والهمـزة تنقل من الخبـر إلى الاستخبار ، واللاّم تنقل من / النّكرة إلى المعرفة . [٢/٧٧]

فعلى هذا تكون إلاَّ هي الأصل ؛ لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص ، ويكتفي بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت : ما قام إلاَّ زيدٌ .

وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ، ومحمول عليها ؛ لمشابهة بينهما .

وقال ابن إياز : إلاَّ أصل الأدوات في هذا الباب لوجهين :

أحـدهما : أنهـا حرف والمـوضوع لإفـادة المعاني الحـروف

كالنفي والاستفهام والنّداء .

والثاني : أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط وغيرهـا في أمكنة مخصوصة بها وتستعمل في أبواب أُخَر .

قـاعـــدة

[في أنّ إلاَّ قد تكون صفة ، وغير تكون استثناء]

قال أبو البقاء في (التّبيين) : الأصل في (إلاَّ) الاستثناء وقد استعملت وَصْفاً ، والأصل في (غير) أن تكون صفةً وقد استعملت في الاستثناء . والأصل في (سواء) و (سوى) الظرفيّة ، وقد استعملت بمعنى : « غير » .

[أقسام الاستثناء]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغرة) : الاستثناء على ثلاثة أضرب : استثناء بعد استثناء ، واستثناء من استثناء ، واستثناء مُطْلَقٌ من استثناء .

فالاستثناء بعد الاستثناء تكون إلاَّ فيه بمعنى الواو كقوله تعالى : ﴿ وعنده مفاتِحُ الغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إلاَّ هُوَ ، وَيَعْلَمُ ما في البرّ والْبَحْر وما تَسْقُطُ من ورقةٍ إلاَّ يَعْلَمُها ولا حَبَّةٍ في ظُلُمات الأرْضِ ولا رَطْبٍ ولا

يابِسٍ إلاَّ في كتاب مبين ﴾[1] فكأنّه قال : إلاّ يعلمها وهي في كتاب مبين .

والاستثناء من الاستثناء كقوله تعالى : « إنَّا أُرسلنا إلى قَوْمٍ مُجْرِمين إلاَّ آل لوط إنَّا لَمُنَجّوهم أجمعين إلاَّ امرأَتَهُ قَدّرْنا إنّها لمن الغابرين ﴾[2] فتقديره : إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين لئلاّ نُبْقِي منهم أحداً بالإهلاك إلاَّ آل لوط إنا لمنجّوهم أجمعين ، ثم استثنى من الموجب فقال : ﴿ إلاَّ امرأَتَهُ قدرنا إنَّها لمن الغابرين ﴾، فالأصل في هذا : أن الذي يقع بعد معنى النّفي يكون بإلاَّ مُوجَباً ، وبعد معنى المُوجب يكون منفيّاً . / [٢/٧٨]

وأمّا الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه أكثر الكلام كقولك : سار القوم إلاَّ زيداً .

قـاعـــدة

[متى يعمل ما قبل إلاَّ فيما بعدها ؟]

لا يعمل ما قبل إلاَّ فيما بعدها إلاَّ أن يكون مستثنى نحو : ما قام إلاَّ زيد أو مستثنى منه نحو : ما قام إلاَّ زيداً أحدٌ ، أو تابعاً له نحو : ما قام أحد إلاَّ زيدٌ فاضلٌ .

---

(١) الأنعام / ٥٩.

(٢) الحجر / ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠.

ضـــابـــط

[في مخالفة البدل حكم المبدل منه]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : ليس في المُبْدلات ما يخالف البدل حُكْم المبدل منه إلَّا في الاستثناء وحده ، وذلك أنك إذا قلت : ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ ، فقد نفيت القيام عن أحد ، وأثبت القيام لزيد ، وهو بدل منه .

ضـــابـــط

[في مواضع الاسم الذي يُنصب بعد إلَّا]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : الذي ينصب بعد إلَّا ينصب في ستة مواضع :

الأول : الاستثناء من الموجب لفظاً ومعنًى نحو : قام القومُ[1] إلَّا زيداً .

الثاني : أن يكون موجباً في المعنى دون اللفظ نحو : ما أكل أحد إلَّا الخبز إلَّا زيداً ، لأن التقدير يؤدي إلىٰ الإيجاب ، فكأنه قال : كُلّ الناس أكلوا الخبز إلَّا زيداً .

الثالث : أن يكون للمستثنى منه حال موجبة نحو : ما جاءني

(١) في ط : « ما قام القوم إلَّا زيداً » بزيادة « ما » النافية ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومن الأسلوب .

أحد إلَّا راكباً إلَّا زيداً، لأنهُ يُؤدّي أيضاً إلىٰ الإيجاب ، فيكون تقديره : كُلّ الناس جاؤني راكبين إلَّا زيداً .

الرابع : أن تكرر إلَّا مع اسمين مستثنيين ، فلا بُدّ من نصب أحدهما نحو : ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْراً ، وإلَّا زيداً إلَّا عمرو .

الخامس : أن يقدّم المستثنى على المستثنى منه نحو : ما جاءني إلَّا زيداً أحدٌ .

السادس : الاستثناء من غير الجنس نحو : ما في الدّار أحدٌ إلَّا حماراً / . [٧٩/٢]

[خـــلا]

(فائدة) : قال ابن يعيش : خلا فعل لازم في أصله ، لايتعدّى إلَّا في الاستثناء خاصّة .

[نصبُ المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه في الإيجاب]

(فائدة) : قال ابن يعيش : إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه في الإيجاب تعيّن نصبه ، وامتنع البدل الذي كان مختاراً قبل

التَّقَدّم نحو : ما جاءني إلَّا زيداً أحدٌ ، لأن البدل لا يتقدّم المبدل من حيث كان من التوابع كالنّعت والتّوكيد ، وليس قبله ما يكون بدلاً منه ، فتعيّن النّصب الذي هو مرجوح للضّرورة .

ومن النّحويين مَن يُسمِّيه أحسن القبيحين .

ونظير هذه المسألة صفة النّكرة إذا تقدّمت نحو : فيها قائماً رجل ، لا يجوز في ـ قائم ـ إلَّا النّصب . وكان قبل التّقديم فيه وجهان : الرفع على النّعت نحو : فيها رجلٌ قائمٌ ، والنصب على الحال إلَّا أنه ضعيف ، لأن نعت النّكرة أجود من الحال منها . فإذا قدّم بطل النّعت وتعين النّصب على الحال ضرورةً ، فصار ما كان مرجوحاً مختاراً . إنتهى .

[قد يكون الاستثناء تخصيصاً واستدراكاً]

(فائدة) : قال ابن يعيش : الاستثناء من الجنس تخصيص ، ومن غيره استدراك .

قـاعـــدة

[في عدم النسق على حروف الاستثناء]

قال ابن السّرّاج في الأصول : لا ينسق على حروف الاستثناء ،

لا تقول : قامَ القوم ليس زيداً ولا عمراً ، ولا قام القوم غَيْر زيد ولا عمرٍو . قال : والنّفي في جميع العربية ينسق عليه بـ«لا» إلاَّ في الاستثناء .

[إلاَّ وواو المعيّة نظيرتان]

(فائدة) : قال ابن إياز : إلاَّ والواو التي بمعنى مع نظيرتان ، لأن كُلّ واحدة منهما تعدّى الفعل الذي قَبْلها إلى الاسم الذي بعدها مع ظهور النّصب فيه ، ألا ترى أنك لو أسقطت ـ إلاَّ ـ لكان الفعل غير مقتض للاسم .

[تشبيهُ الاستثناء المنقطع بالعطف]

(فائدة) : قال عبد القاهر : الاستثناء المنقطع مشبّهٌ بالعَطْف ، ولك عطف الشّيء على ما هو من غير جنسه كقولك : « جاءني رجل لا حمار » ، فشبّهت إلا بلا ، لأن الاستثناء والنّفي متقاربان ، فقيل : ما مررت بأحد إلاَّ حماراً ، كما قيل : مررت برجلٍ لا حمارٍ / . [٢/٨٠]

قـاعـــدة

[في أنّ إلاَّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها]

قال ابن إياز: لايعمل ما بعد إلاَّ فيما قبلها، فلا يجوز:

ما قَوْمهُ زيداً إلَّا ضاربون، لأنّ تقديم الاسم الواقع بعد إلَّا عليها غير جائز ، فكذا معموله ، لأن مِنْ أصولهم أن المعمول يقع حيث يقع العامل إذا كان تابعاً وفرعاً عليه . فإن جاء شيءٌ يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور .

وقيل : إنما امتنع ذلك في إلَّا حملاً لها على واو مع ولا يتقدّم ما بعد الواو عليها فكذلك إلَّا .

ضـــابـــط

[في المنفيّ عند النحويين]

قال أبو الحسن الأبّذي في (شرح الجُزوليّة) : المنفيّ عندهم هو ما دخلت عليه أداة النّفي نحو : ما قام القوم إلَّا زيداً ، وما كان خبراً لما دخلت عليه أداة النّفي نحو : ما أحدٌ يقوم إلَّا زيداً ، وما كان في موضع المفعول الثّاني من باب: ظننت نحو: ما ظننت أحداً يقوم إلَّا زيداً . وكذلك ما دخلت عليه أداة الاستفهام ، وأريد بها معنى النفي . وكذلك ما كان من الأفعال بعد قلّ أو ما يقرب منها نحو : قَلّ رجلٌ يقول ذاك إلَّا زيد ، وأقل رَجُل يقول ذاك إلَّا زيدٌ ، وقلمّا يقوم إلَّا عمرو، لأن العرب تستعمل قَلّ بمعنى النفي . فإذا قلت : قَلّ رجل يقول ذاك إلَّا زيدٌ ، وأقلّ رجل يقول ذاك إلَّا زيد ، فالبدل فيهما محمولٌ على المعنى دون اللفظ ، لأن المعنى : ما رجلٌ يقول ذاك إلَّا زيدٌ . ولا يجوز أن يكون إلَّا زيد بدلاً من أقل المرفوع ، لأنه لا يحلّ محله ، لأن

إلاَّ لا يبتدأ بها ، ولا من الضّمير ، لأنه لا يقال : يقول إلاَّ زيد . وكذلك لا يكون بدلاً من رجل في : قَلّ رجل ، لأنه لا يقال : قَلّ إلاَّ زيدٌ ، ولأن قَلّ لا تَعْمل إلاَّ في نكرة ، ولا يقع بعدها إلاَّ زيد ، ولا من الضّمير، لأن الفعل في موضع الصّفة ولا تنتفي الصّفة. وأيضاً فلا يقال : يقول ذاك إلاَّ زيد ، ولا يجوز : أقلّ رجل يقول ذاك إلاَّ زيدٍ ، بالخفض، لأن (أقلّ) لا يدخل على المعارف فهي كَرُبّ . وإنّما هو بدل من رجل على الموضع ، لأنه في معنى : ما رجل يقول ذاك إلاَّ زيد / . [٨١/٢]

قـاعـــدة

[في عدم جواز استثناء إلاَّ اسمين]

قال الأبذي : ومن أصل هذا الباب : أنّه لا يجوز أن يستثنى بإلاَّ اسمين كما لايعطف بـ«لا»اسمين، ولا تعمل واو المفعول معه في اسمين ، فإذا قلت : أعطيت النّاس المال إلاَّ عَمْراً الدِّينار » لم يجز . وكذلك النّفيّ لا يجوز : ما أعطيت النّاس المالَ إلاَّ عمراً الدّينار ، إذا أردت الاستثناء . وإن أردت البدل جاز في النفي إبدال الاسمين وصار المعنى ـ إلاَّ عَمْراً الدينارَ .

ومن هنا منع الفارسِيّ أن يقال : ما ضرب القومُ إلاَّ بعضهم بعضاً ، لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين .

وتصحيح المسألة عنده : ما ضرب القومُ أحداً إلاَّ بعضهم بعضاً .

وتصحيحها عند الأخفش أن يقدم بعضهم .

وأجاز غيرهما المسألة من غير تغيير لِلّفظ على أن يكون البعض المتأخّر منصوباً بضرب انتصاب المفعول به لا بدل ولا مُسْتَثنًى ، وإنما هو بمنزلة ـ اضْرِب[1] بعضاً إلاَّ بَعْضَ القوم .

(١) في ط فقط : « ما ضرب » وفي النسخ المخطوطة جميعها : « اضرب » .